

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

ناصر التسل، باسم المبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميز زة :-

- شركة المجموعة الوطنية للاستثمار الإعلامي .
- وكيلها المحامي لؤي تيسير منيزل .

المميز ضده :-

- عدنان علي محمد أبو جيشة .
- وكيله المحامي علي عدنان علي .

بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/٢٩٣٨٥) تاريخ ٢٠١٥/٩/٨ المتضمن : (رد الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٨٥٣) تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧ القاضي :- بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٠,١١٧) ديناراً بدل حقوق عمالية مطالب بها للمدعي ورد المطالبة بما زاد على ذلك لعدم الاستحقاق بالإضافة إلى المصاريف والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام بعد التقاص بين ما ربحه وما خسره الطرفان وإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ (٤٠٠) ديناراً أتعاب محاماة فيما قضى به وتضمنين المستأنفة مصاريف الاستحقاق ومبلغ (٢٠٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

lawpedia.jo

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة بقرارها الصادر موضوع التمييز من حيث الشكل حيث إن القرار الصادر غير موقع من قبل أعضاء هيئة الاستئناف .

٢. أخطأت المحكمة بقرارها الصادر موضوع التمييز المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار من حيث عدم التعرض لأسباب الاستئناف المقدمة لها كل على حدة حيث نصت المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية على محكمة الاستئناف عند إصدار الحكم النهائي أن تعالج أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل مما يجعل من حكمها مشوباً بالقصور في التسبيب والتعليل .

٣. أخطأت المحكمة بقرارها الصادر موضوع التمييز من حيث نعيها على الممييزة عدم إنكارها للمسلسل رقم (١) والمسلسل رقم (٣) من بينات المميز ضده حيث إن الممييزة لا تنكر وجود علاقة عقدية شفوية مع المميز ضده الذي ترجم من خلال أفعال كل من الممييزة والمميز ضده واتجاه نيتهما على العمل بنظام المكافأة لتزويد الممييزة بتغطية للأخبار الرياضية التي يحصل عليها المميز ضده .

٤. أخطأت المحكمة بقرارها الصادر موضوع التمييز من حيث إعمالها لنص المادة (١٦) من قانون العمل .

٥. أخطأت المحكمة بقرارها الصادر موضوع التمييز من حيث اعتبار الممييزة خلفاً قانونياً باعتبارها صاحب العمل الجديد .

٦. أخطأت المحكمة بقرارها الصادر موضوع التمييز إذ إنها اعتبرت الممييزة خصماً في الدعوى .

٧. محكمة التمييز صاحبة الصلاحية والاختصاص لنظر الدعوى .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبـول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

## القرار

بعد التدقيق نجد إن المدعي عدنان علي محمد أبو جحيشه أقام بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ الدعوى رقم (٢٠١٤/١٨٥٣) لدى محكمة صلح حقوق عمان لمطالبة المدعي عليها شركة المجموعه الوطنيه للاستثمار الإعلامى ذ. م. م. بحقوقه العماليه البالغه (١٢٢٠٨) دنانير بالاستناد للوقائع التاليه :-

١. عمل المدعي لدى المدعي عليها بوظيفة مندوب في القسم الرياضي ابتداءً من تاريخ ٢٠٠٠/٧/١ لغاية فصله تعسفاً من العمل بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ وكان آخر راتب تقاضاه (٤٢٠) ديناراً .

٢. لم يتقاض المدعي رواتبه الشهرية عن الفتره الممتده منذ ٢٠١٣/٥/١ لغاية فصله تعسفاً من العمل بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ بالإضافة لراتب الشهر الثالث عشر .

٣. على ضوء ما تقدم فقد ترصد للمدعي في ذمة المدعي عليها الحقوق العماليه التاليه :

- مبلغ (٣٣٨٨) ديناراً أردنياً بدل رواتب وأجور غير مدفوعه .
- مبلغ (٥٦٧٠) ديناراً أردنياً بدل مكافأة نهايه الخدمه .
- مبلغ (٢٧٣٠) ديناراً أردنياً بدل فصل تعسفي .
- مبلغ (٤٢٠) ديناراً أردنياً بدل شهر الإشعار .

٤. رغم المطالبات الوديه المتكرره إلا أن المدعي عليها ما زالت ممتنعه عن أداء المبلغ المدعي به .

باشرت محكمة الصلح نظر الدعوى وبعد استكمالها لإجراءات التقاضي أصدرت الحكم بحق المدعى عليها وجاهياً اعتبارياً قضت فيه بإلزامها بأن تدفع للمدعي مبلغ (١٠١١٧) ديناراً ورد المطالبه بما زاد على ذلك بالإضافة للمصاريف والفائدة القانونية من تاريخ المطالبه وحتى السداد التام ومبلغ (٤٠٠) دينار أتعاب محاماه للمدعي بعد إجراء التقاص .

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعننت فيه استئنافاً وأن محكمة استئناف حقوق عمان أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٩/٨ الحكم رقم (٢٠١٥/٢٩٣٨٥) تدقيقاً قضت فيه برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنفه المصاريف ومبلغ (٢٠٠) دينار أتعاب محاماه عن هذه المرحلة .

لم تقبل المستأنفه بقضاء محكمة الاستئناف فطعننت فيه تمييزاً على العلم بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٦ .

عن أسباب التمييز :-

وعن السبب الأول :-  
lawpedia.jo  
الذي تخطئ فيه الطاعنه محكمه الاستئناف كون القرار الصادر عنها غير موقع .

وفي ذلك نجد إن الحكم المطعون فيه والمحفوظ في الملف الاستئنافي وعلى خلاف ما ورد في هذا السبب موقع من أعضاء الهيئة التي نظرتة تدقيقاً مما يجعل ما ورد بهذا السبب حرياً بالرد .

وعن الأسباب من الرابع ولغاية السادس :-

الذي تخطئ فيها الطاعنه محكمة الاستئناف من حيث إعمالها نص الماده (١٦) من قانون العمل ومن حيث اعتبارها خلفاً قانونياً واعتبارها خصماً في الدعوى .

وفي ذلك نجد إن البيانات التي قدمها المميز ضده أمام محكمة الدرجة الأولى من حيث بداية عمله وتاريخ إنهاء العمل والصادرة عن الطاعنه لم تنكر توقيعها عليها وهي حجة عليها بما ورد فيها وتكون محكمة الاستئناف قد أصابت عندما اعتبرتھا خصماً في الدعوى مما يجعل هذه الأسباب متعيّنة الرد .

#### وعن السبب الثالث :-

الذي تشير فيه الطاعنه إلى أنها لا تنكر وجود علاقته عقديه شفهيته مع المميز ضده ولكنها تنكر قولبة هذه علاقته بقالب علاقته العماليه المتمثله بعلاقته التبعية .

وفي ذلك نجد إن ما ورد بردنا على الأسباب السابقه فيه الرد الكافي على هذا السبب ونحيل عليها تحاشياً للتكرار وزيادة على ذلك فإن المحكمة هي صاحبة الصلاحيه بإسباغ الوصف القانوني على علاقته الطاعنه بالمميز ضده ولا يؤثر على ذلك ما أوردته الطاعنه في هذا السبب ذلك أن المحكمه تتوصل لهذه علاقته من خلال البيانات التي تقدم إليها .

وحيث إن الأمر كذلك يكون ما ورد بهذا السبب حرياً بالرد .

## lawpedia.jo

#### وعن السبب الثاني :-

الذي تخطئ فيه الطاعنه محكمة الاستئناف بمخالفة أحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنيه .

وفي ذلك نجد إنه لا يمتنع على محكمة الاستئناف أن تعالج أسباب الاستئناف مجتمعه في حال كانت بينها نقاط متشابهه .

وحيث إن ما قامت به المحكمة يتوافق وأحكام المادة (٤/١٨٨) سائلة الإشارة يكون ما ورد بهذا السبب متعيّناً الرد .

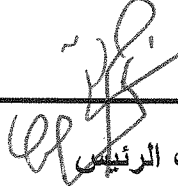
لهذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٧/٣/٢٠١٦ م

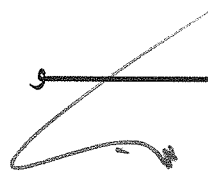
برئاسة القاضي  
نائب الرئيس



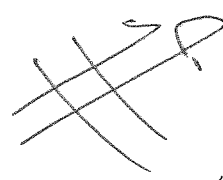
عضو  
نائب الرئيس



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق

ع.غ

lawpedia.jo

